التخلف السياسي وإشكالية البناء في الدول العربية

د/ وداد غزلاني – جامعة قالمة

مقدمة: إن من نتائج الحرب العالمية الثانية استقلال العديد من الدول التي كانت تحت نيل الاستعمار، دولا وجدت نفسها منذ نشأتها تتخبط في العديد من المشاكل و على مختلف الأصعدة .فمنيت مجتمعاتها بخيبة امل لدى غالبيتها ،كون المأمول من ازدهار و تنمية قد اضحى حبيس العوائق المفروضة عليها اقتصادية كانت ،اجتماعية و سياسية،و اضحى تبعا لذلك اصطلاح "التخلف"لصيقا بها بل مرادفا لوجودها.و تسارعت الجهود العملية و النظرية للبحث في هذا المصطلح و سبل الخروج منه،فتباينت الطروحات و اختلفت المبررات و المسوقات و كذا المستويات،بين اعتباره نتيجة حتمية للظروف الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار في اطار ما سمي ب"اقتصاد التخلف"،الى كونه انعكاسا طبيعيا لهشاشة البنى الاجتماعية في هذه الدول و بدائيتها،و هو ما اسهم في تبلور تخصص قائم بذاته هو علم اجتماع التخلف،الى اعتباره محصلة للفساد و انعدام الثقة و التواصل بين الحاكم و المحكوم و مظهرا للاشرعية الأنظمة الحاكمة في اطار ما يعرف بالتخلف السياسي،معتمدين مؤشر النمو كوسيلة للقياس[1]،و التباين بين العالمين الصناعي الشمالي المتقدم،والزراعي الريعي الجنوبي المتخلف و هو ما تبلور في اطار ما سمي بمدارس التخلف و التبعية و النمو.و سأحاول في هذه الورقة البحثية التطرق الى التخلف السياسي و اثره في بناء مقومات الدولة العربية.

أولا– مفهوم التخلف السياسي:

1– **مفهوم التخلف:**كما تقدم تتباين التعريفات المعطاة للتخلف بتباين مجالات دارسيه و المؤشرات المعتمدة في ذلك ،حيث يعتمد الاقتصاديين على مؤشر الدخل الفردي و درجات النمو

[1] مصطفى حجازي،**التخلف الاجتماعي:سيكولوجيا الانسان المقهور**،الطبعة السادسة(بيروت: معهد الانماء العربي، 1992).

المحققة، و يجعله آخرون لصيقا بمدى دمقرطة المؤسسة الحاكمة و درجات الاستقرار السياسي داخل انظمة الدول. و لقد ظهر في منتصف القرن الماضي كتابات حاولت تحديد مؤشرات للتنمية في اطار ما سمي بمدرسة التبعية، كدراسة تحليلية لواقع التخلف في عالم الجنوب و فرص الخروج منه.و اصبح المختصون يعتمدون على مؤشرات في تعريفهم للتخلف يمكن ان نوجزها في :

أ- مؤشرات التخلف: و تتمثل في:

- المؤشر الاقتصادي:و الذي يحوي مؤشرات فرعية:

- مؤشر الدخل:فالدول المتخلفة هي الدول التي ينخفض فيها مستوى المعيشة عن المستوى الموجود في الدول المتقدمة الغربية،و قد اعيب هذا المؤشر بسبب وجود العديد من الدول المصنفة عالم ثالثية لكنها بمستويات دخل تفوق الغربية الصناعية كدول الخليج مثل السعودية و الكويت. ويرى العديد من الدارسين لظاهرة التخلف أن هذا المصطلح اقترن بالدول التي تسود فيها مستويات منخفضة من التقدم التقني والاقتصادي والذي ينتج عنه شيوع الفقر بين سكانها ، وأطلق عليها تسمية الدول المتأخرة ثم المتخلفة [2].
- مؤشر عدم الاستغلال الأمثل للموارد الأولية الطبيعية والبشرية في الدول و الذي يتجلى في عدم التوازن بين استغلال الموارد والزيادات السكانية.[3]

و هذا ما يعتبره البعض تخلفا اقتصاديا و الذي يعرف " بأنه حالة الدولة التي لم يصل مستوى الاستهلاك فيها الى مستوى مرض ،بسبب قصور الكفاءة الإنتاجية عن بلوغ المستويات الممكنة التي حققتها البلدان المتقدمة "[4]، وعموما يتفق الباحثون حول خصائص الدول المتخلفة اقتصاديا في العناصر التالية:

- الاعتماد على إنتاج المواد الاستخراجية.

2- عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1975)،ص 28.

3- نفس المرجع.

4- السيد عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية**، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981)، ص58

- انتشار الفقر والبطالة.
- ارتفاع المديونية الخارجية.
- قطاع صناعي تقليدي استهلاكي.
- الاعتماد على الواردات أكثر من الصادرات حيث لا يزيد نصيب هذه الدول من الصادرات على13% ولا يتجاوز حجم تجارتها 07% من حجم التجارة الدولية.[5]
- سوء استخدام الموارد الاقتصادية القائمة.

- المؤشر الاجتماعي : ويتمثل في جمود البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها سكان بعض المناطق مثل الدول آسيا و الافريقية ، و الذي يجزمون من خلاله ان نمط حياة هذه المجتمعات و التي لا تزال بدائية في تقديرهم تختلف عن السلوك الاقتصادي المألوف.[6]

المؤشر السياسي:حيث ربطوا تعريف التخلف بدرجات النمو السياسي و الذي تتجلى اهم مظاهره في استقرار الانظمة ، فصل الدين عن الدولة و دستورية الأنظمة.

ان هذا التبيان في المؤشرات نجم عنه اعتماد مستويين اتفاقيين في التعريف:

- عام يتعلق بتحديد ملامح المجتمعات المتخلفة دون تخصيصها لميدان معين، و بمقارنتها بالدول المتقدمة و لعل اكبر اسهام في هذه النقطة قد جاءنا من خلال طروحات **بارسونز** المتمثلة في ما سماه بازدواج المتغيرات الخمسة و التي تفرق بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الصناعية الحديثة، وتشمل: العمومية مقابل الخصوصية، والأداء مقابل النوعية والتخصيص مقابل الانتشار ، والمصلحة العامة مقابل المصلحة الخاصة ، والحياد الوجداني مقابل الوجدانية[7]. و ليس بعيدا عنه يقدم لنا **هوستلز** ثلاث متغيرات تميز المجتمعات المتقدمة عن تلك المتخلفة وهي: العمومية،

---

[5]- ناجي صادق شراب ، **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**،د د ن، د ب ن،1998، ص24.

[6]- طلال حامد خليل، المحاضرات المقررة لطلبة المرحلة الثانية قسم العلوم السياسية للعام الدراسي 2010-2011 في مادة المشكلات السياسية لدول آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، جامعة ديالى كلية القانون والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

[7]- أسامة الغزالي حرب، **الاحزاب السياسية في العالم الثالث**،الكويت: دار المعرفة، 1987، ص 10.

التوجيه نحو الأداء وتخصيص الأدوار في الأولى ،و الخصوصية والنسبية، وتشتت الأدوار في الثانية[8].فالتخلف ليس مرحلة متأخرة من التطور، و انما هو نتاج حديث للتوسع العالمي للرأسمالية و التي اسهمت في تطور المركز وتخلف الأطراف في الوقت نفسه[9].فالتخلف حقيقة كلية وشاملة،و لا يمكن فهمه إلا ضمن منظور بنائي شامل، يأخذ في الاعتبار العلاقات المعقدة (التاريخية والمعاصرة)، بين المجتمع المتخلف والمجتمع الدولي المحيط به.و يلخص الجدول الموالي طروحات كلا من بارسونز و هوستلز في مقارنتهما ما بين الدول المتقدمة و المتخلفة:

خصائص الدول المتقدمة والمتخلفة

الدول المتقدمة-(نموذج بارسونز و هوستلز)	الدول المتخلفة
العمومية	الخصوصية
كفاءة الانجاز و جودة الآداء	المحاباة
مبدأ التخصص في العمل	الانتشار و تشتيت الأدوار
التوجه الجماعي	التوجه الذاتي
الحياد العاطفي	العاطفية

ب- تعريف التخلف: يرتكز تعريف المختصون للتخلف على الانتقادات التي وجهت لطروحات المدرسة الكيترية من طرف الاقتصادي الأمريكي بول باران و الخاصة بانتاج الفائض الاقتصادي و طرق امتصاصه في اطار النظام الرأسمالي العالمي،حيث اسس طرحه على فرضية وجود نموذج للاقتصاد العالمي يقوم على دعامتين اقتصاديتين هما **المركز** و **المحيط**، فالمراكز الصناعية تسيطر على الأطراف المتخلفة بمصادرة فوائضها، الناتجة من فرض التنمية الرأسمالية الموجهة للتصدير، وأن

---

[8]- السيد الحسيني، **التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية**، القاهرة: دار المعارف، ط 2، 1982، ص 44.

[9]- سمير أمين، **سيرة ذاتية فكرية**، بيروت: دار الادب، 1993، ص 56.

التخلف هو دوماً النتيجة الأساسية للتغلغل الرأسمالي،لذا فإن التطور الاقتصادي ممثلا في التنمية، والتخلف هما وجهان متعاكسان للعملة نفسها، و كليهما يعكس التجلي المعاصر للتناقضات الداخلية في النظام الرأسمالي العالمي[10].اي ان تطور الأول يجب ان يبنى حتميا على تخلف الثاني.

رفض بعض الناقدين العرب هذا التأسيس من بينهم الاقتصادي المصري **سمير أمين**، و الذي قدم لنا اسهام نظريا جديد سماه "**التخصص غير المتكافئ**"، و الذي دعى الى اعتماد منظور شمولي ،حيث أن عملية التراكم و التطور يجب تحليلها بوصفها عملية واحدة على المستوى العالمي ، لأن التراكم في المركز عملية **متمحورة على الذات** ومحكومة بآليتها الداخلية الخاصة، في حين يكون التراكم في الأطراف **تابعاً** أو**خارجياً**، مقيداً بالعلاقة بين المركز والأطراف،فالضعف و التراكم في المركز وجه الى المحيط عن طريق البحث عن اسواق جديدة.[11]

الشكل رقم (1) يوضح العلاقة بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة

---

[10]– **ماهر الشريف**، التخلف الاقتصادي،

http://www.arab-ency.com/index.php?module تاريخ الاطلاع 2013/07/10

[11]ـــ سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي ـــ نقد نظرية التخلف**، بيروت: دار ابن خلدون، 1978، ص 150.

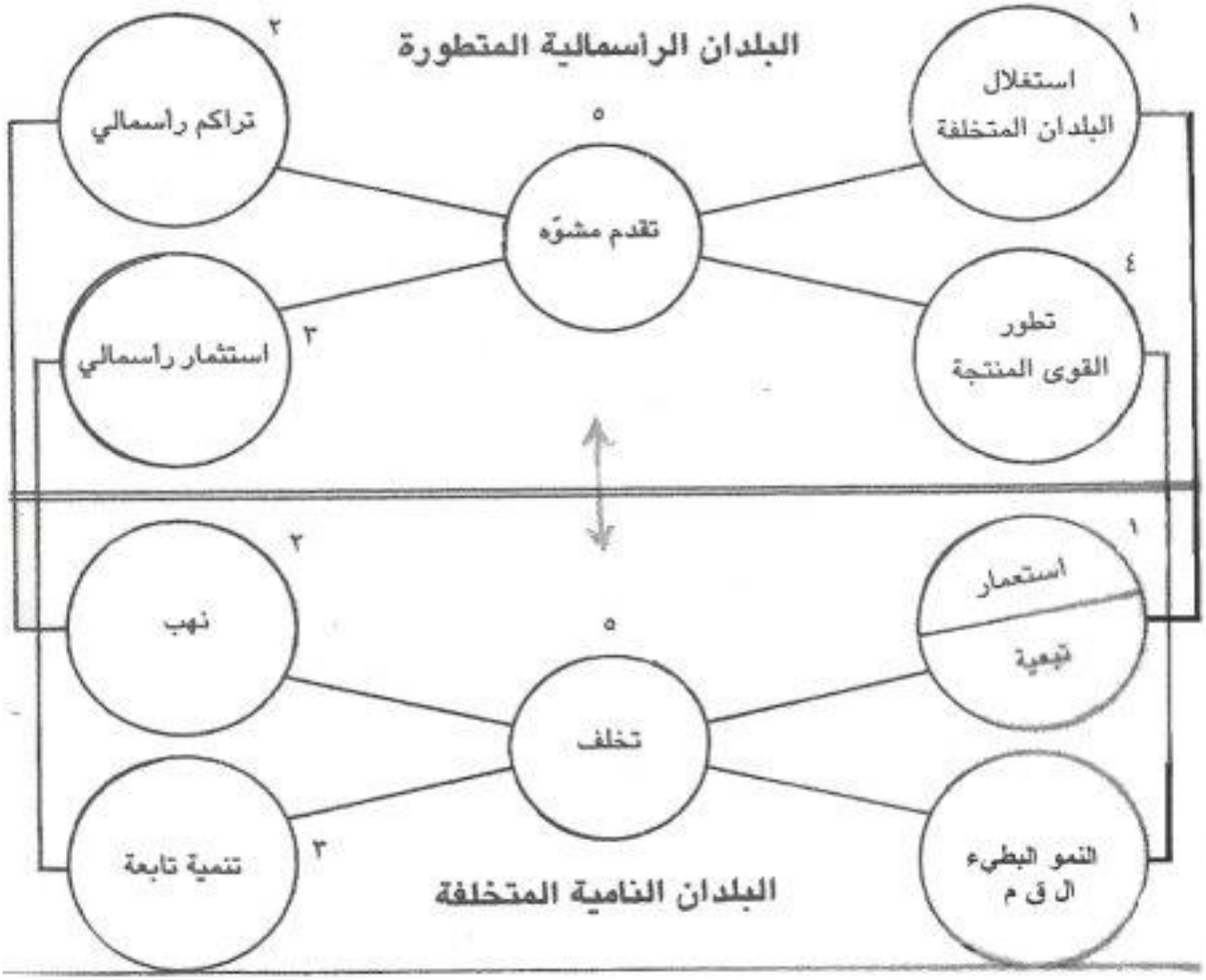

العلاقة الجدلية بين البلدان النامية والبلدان المتطورة

(المخطط)

المصدر: أسامة الغزالي حرب، **الاحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: دار المعرفة، 1987، ص 11

فالدول المتخلفة= النمو الاقتصادي البطيء –التبعية لدول الشمال–سيطرة القوى االصناعية عليها.

الدول المتطورة =انتشار الاستثمارات الرأسمالية– تطور القوى و عوامل الانتاج بها.

و لقد قسمت الأمم المتحدة الدول الى اربع مجموعات معتمدة في ذلك على مؤشر شدة التخلف و التقدم اعتمادا على معدل الدخل:

وإذا كان فهم التخلف يعد شرطا أوليا لإعادة إنتاج التنمية، فإن التسليم بقدرة النماذج التنموية على صناعة التنمية الوطنية، لم يخدم مشروع الخروج من التخلف ذاته، حيث بقي التركيز على النظرية الكلاسيكية كمحدد لمسار التنمية، وبالتالي الإبقاء على التخلف ومفرداته.

ولأن تجاوز التخلف يحتاج إلى أكثر من التنمية الاقتصادية، فالتجارب التاريخية للبلدان المتقدمة، تظهر أن التقدم جاء فعلا تراكميا وتاريخيا، فعل عقلنة للحياة والسيطرة على المحيط الاجتماعي والبيئي، إذ يأخذ الواقع هنا ثلاث أبعاد: في التنمية الاقتصادية التي تجئ ثمرة تطور العلوم والتقانة، وفي عقلنة السياسة وحقوق الإنسان و ألديمقراطية كما في تطور الثقافة والعلوم والأخلاق،وهنا تأتي التنمية لتجاوز التخلف كنتاج إرادي لفعل الحداثة والتنوير[12].

2-تعريف التخلف السياسي و خصائصه :يرتبط تعريف التخلف السياسي بضعف مؤسسات النظام الرسمية وغير الرسمية ،وعجزها عن تحقيق أهدافها العليا،الشيء الذي يؤدي الى عجز النظام عن الاستجابة للوظائف سريعة التغيير،و الناتجة عن مدخلات المحيط،والتي تسمح له في حالة الاستجابة بالتحكم في البيئة،و في حالة العجز عن الاستجابة إلى زعزعة النظام، و فقدان الثقة فيه.[13]و يعرف كذلك بأنه:"ضعف قدرات النظام السياسي على تعبئة أفراده ومؤسساته بدرجة كافية لتحقيق أهدافه العليا ، والعجز عن بناء نسق جديد من القيم السياسية،التي تدفع من مكوناته إلى اكتساب اتجاهات بناءه والانخراط في سلوك مشارك"[14].أي انه مرتبط بضعف مؤسسات النظام الرسمية وغير الرسمية وعجزها عن تحقيق أهدافها العليا، بما يقود إلى حالة من عجز النظام السياسي عن الاستجابة للوظائف سريعة التغيير، والتي تسمح له بالتحكم في البيئة، مما قد يؤدي إلى زعزعة النظام وضعف درجة القبول لدى الأفراد وخلق فجوة من عدم الثقة قد تعبر عن نفسها في حالة من الحالات اللاتوازن وعدم الإستقرار.[15]و من خصائص التخلف السياسي احادية الحكم،غياب التنشئة و الثقافة السياسية،شكلية التنظيمات السياسية من احزاب و جمعيات،انعدام

---

[12] -سليمان عدنان، **إخفاقات التنمية العربية**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص 10.

[13] - نفس المرجع، ص25.

[14] - ناجي صادق شراب ، **مرجع سابق**، ص24.

[15] - نفس المرجع، ص ص25-27 .

التواصل بين الحكام و المحكومين،سلطات مضادة اسمية و مطوعة،اضافة لغياب الاستقرار السياسي او استناده لولاء المؤسسة العسكرية في ديمومته.

لذا اقترن مفهوم التخلف السياسي بمفهوم التنمية في الكتابات العربية، فلم تهتم بتعريف المصطلح وتوضيح أبعاده، استنادا إلى أن المفهوم أصبح بديهيا وليس بحاجة إلى تعريف[16]،و عد لصيقا بحسب ما اوضحنا سلفا بالتنمية،و عد صفة ملازمة للمجتمعات و الدول غير اوروبية.و في هذا الاطار

يرى الدكتور عمار بوحوش :"أن سبب تحقيق أوربا لنهضتها السياسية والاقتصادية قد مر عبر مراجل، اولا بانتقال السلطة السياسية بالتدرج، من يد الحكام إلى الهياكل السياسية التي أصبحت قادرة على تحمل الأعباء الثقيلة، وحل المشاكل التي تواجه السكان قبل استفحالها،و ثانيا عبر قبول الأفراد والجماعات بالعمل في نطاق القوانين التي تسطرها القيادة السياسية، وعدم التمرد على هذه الأخيرة مادامت القرارات تمثل الإرادة الشعبية،وليست إرادة الملك او العائلات الاوربية التي كانت مستأثرة بالحكم، والعامل الثالث هو أن دور الحكومات الأوربية قد تغير تبعا لتغير العلاقات التي تربط بين الأفراد و المنظمات،فأصبحت لا تكتفي بسن القوانين وحماية الملكية الخاصة بل تقوم بدور الحكم المنصف بين الفئات المتنافسة على الثروة والنفوذ وحماية مكتسباتها التي تحققها. وهذه العوامل لم تستطع دول العالم الثالث تحقيقها وهو ما زاد من حدت تخلفها السياسي، وزاد من تعميق الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة[17].

وهكذا يتسم المجتمع المتخلف سياسيا بعدم القدرة على استشراف آفاق المستقبل لأنه لم يتمكن بعد من تحديد نطاق ومجال حركته السياسية فى الحاضر .

و يمكن ن نلخص خصائص التخلف لسياسي في:

---

[16]– احمد خليفة وآخرون، **الهوية والثرات**، بيروت: دار الكلمة، ط1، 1983، ص 22.

[17]– عمار بوحوش، **عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 2، اكتوبر 1974، ص 160.

ثانيا:مظاهر التخلف السياسي و ازماته:

تتعدد مظاهر التخلف السياسي و ازماته و يمكن في هذا الاطار ان نورد:

1- **مظاهر التخلف السياسي:** و تتمثل اساسا في:

- ان تفشي ظاهرة الفساد السياسي في هذه الدول تؤدي إلى بعث ازدواجيّة في النّظام السياسي فنصبح نتحدّث عن حكومة ظاهرة شرعيّة وحكومة ظل من ورائها تحرك خيوط المشهد السياسي،و هي لصيقة بكل الأنظمة المتخلفة و ان تباينت من حيث درجات الفساد و مستوياته.و هناك علاقة عكسية بين الفساد السياسي والمشاركة السياسية في هذه الدول بمعنى أنّه كلّما انخفضت درجة المشاركة السياسية بمعنى تسلّط الاستبداد كلّما تزايدت احتمالات ظهور الفساد السياسي وحدّته والعكس صحيح،فكلّما ارتفعت درجة المشاركة السياسيّة أي

تكريس الديمقراطيّة كلّما انخفض احتمال ظهور الفساد السياسي وقلّت حدّته في حالة ظهوره [18].

- شخصنة العمل السياسي و الاعتماد على الولاءات التقليدية في هذه الدول عوض الولاء للدولة،أي المواطنة غير موحدة و هذ في الأصل يعود بحسب ما اسلفنا لغياب الثقافة السياسيى داخل هذه المجتمعات و ان وجدت فتبقى في الأساس صورية و مطوعة في يد النظام و تطبل له.ويد التطويق و التضييق على الحريات من متلازماته.فيسهل بذلك التلاعب بالراي العام كونه غير واع و غير مؤطر و مدرك
- غياب الحكامة في هذه الدول او وجود حكامة سيئة،حيث وفق تقارير المنظمات الدولية و على راسها الأمم المتحدة فهذه الدول قد استوردت تجارب جاهزة نجحت في مجتمعات الدول المتقدمة لكنها اخفقت و بامتياز في هذه الدول و مرد ذلك ليس اختلاف البيئة فقط بل وجود حكامة سيئة ضابطها الفساد .فغياب المؤسسي و التخصص و تهميش الكفاءات و قتل المبادرات و اعتماد المحسوبية و غياب الأطر الحرة للتعبير عن الرأي عوامل ترسخ لحكامة السيئة بل و تلغيها في غالب الأحيان[19]،و هو ما يؤثر سلبا على أي مسار للتنمية،الذي يفترض وجوبا عملا مستمرا من حيث الوسائل،المحيط و الأهداف ،بمعنى غياب استراتيجية للتحرك .

---

[18]- كمال الورتاني، الفساد السياسي مقدمة لفهم الظّاهرة.

http://www.assabah.com.tn/article-85763.html

[19]- إبراهيم بدران، **النهضةوصراعالبقاءمنمأزقالتخلفإلىأفاقالتقدم**، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط 1، 2005، ص 49.

2-ازمات الدول المتخلفة:تتعدد ازمات الدول المتخلفة و تتمثل اساسا في:

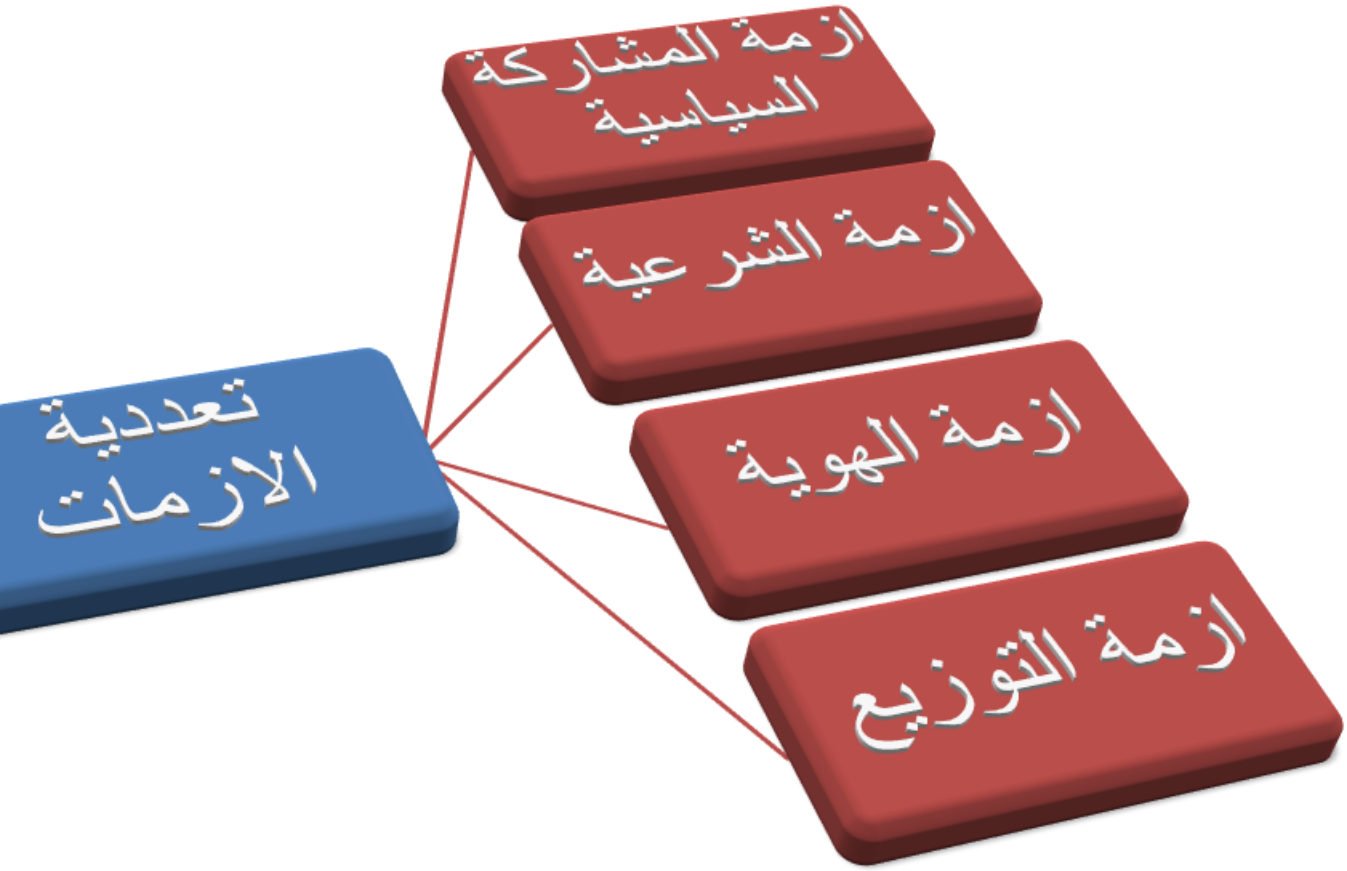

1-ازمة المشاركة السياسية

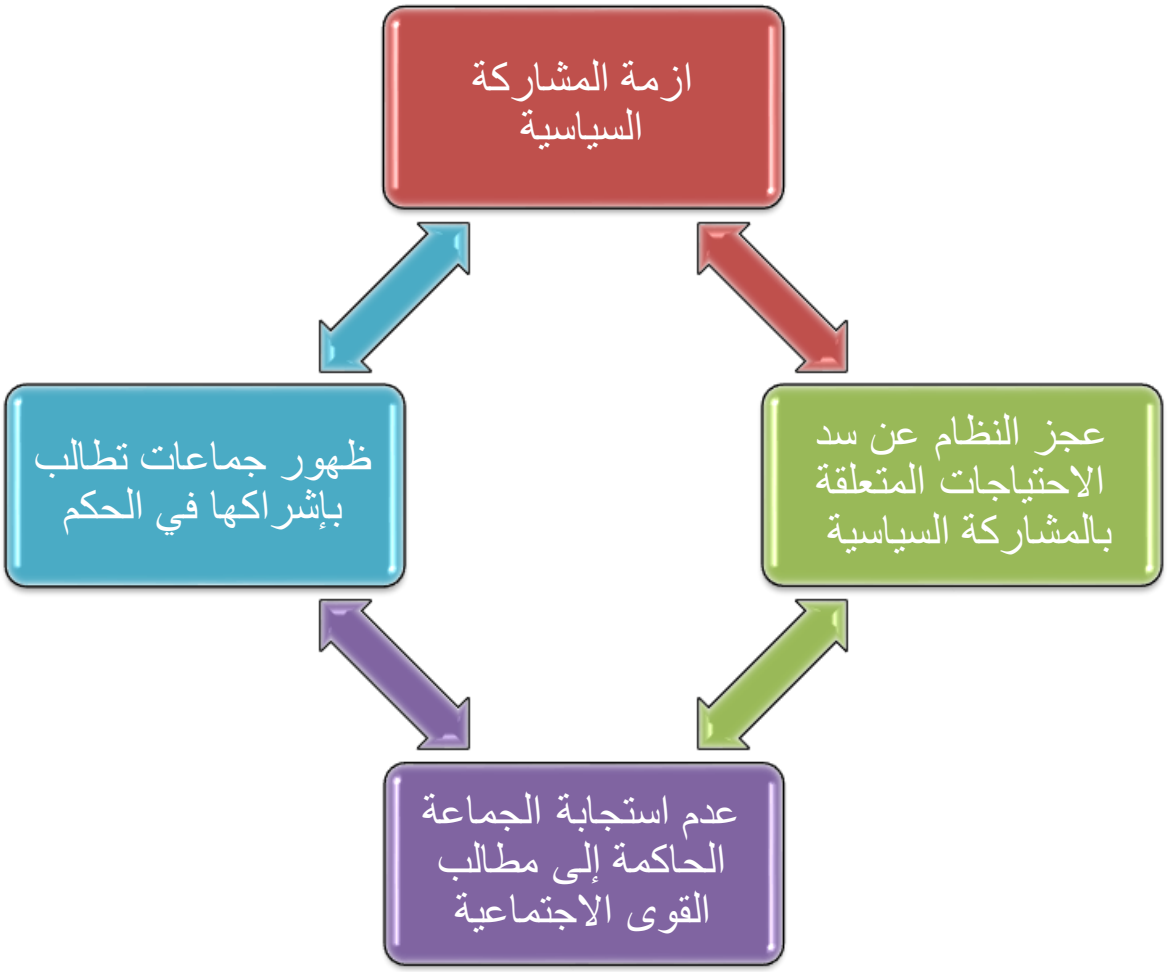

2-ازمة الشرعية

3-ازمة الهوية

4- أزمة التوزيع:

تربط هذه الأزمة بالقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويقصد بالتوزيع هو مدى تطبيق الحكومة لمبدى العدل والمساواة في قضية توزيع الموارد الإقتصادية والإمكانات الإجتماعية داخل الدولة وعلى ساير أفراد المجتمع، وتشير الملاحظة أن أزمة التوزيع تؤدي إلا الصراع الطبقي لأن تكون طبقة محرومة وطبقة متميزة داخل المجتمع، وعندما يتكون الشعور بالحرمان لدى الأشخاص المحرومين، يؤدي هذا الأمر إلى محاولة نزع مميزات الطبقة المتميزة بجمع الوسائل وفي المقابل فإن الطبقة المتميزة تحاول التمسك بمقومات الرفاهية، ويربط بعض الباحثون عدم الإستقرار بأزمة التوزيع، حيث يرون أنه في حالة أزمة التوزيع فإنه سوف يتكون طبقة المحرومين التي تعني الطبقة التي لاتيسر لها المواد الإقتصادية وتتكون طبقة أخرى تتيح لها الموارد الإقتصادية حيث يؤدي هذا الأمر إلى الشعور بالحرمان أم بسبب عدم كفاءة التوزيع ولا بسبب ندرة المواد.

من **أسباب أزمة التوزيع:**

- ندرة المواد وعدم العدالة بين توزيع الموارد والشعور بالحرمان.
- التفاوت الطبقي:الذي من شأنه أن يهدد استقرار المجتمع لما ينجم عليه من صراع طبقي، والذي نعني به ذلك التصادم السياسي الناجم عن العامل الاقتصادي.
- الحرمان الاقتصادي:والذي يعني عدم قدرة مجموعة من الأفراد في المجتمع في الحصول على المنافع والموارد الاقتصادية،في الوقت الذي يمكن لغيرها من الجماعات الحصول عليها,
- تتعلق أزمة التوزيع بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع،وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية،وفي تلك الأزمة يلتقي علم السياسة مع علم الاقتصاد وتثور مشكلة المعايير التي ينبغي الاعتماد عليها في تحقيق هذا التوزيع.

الخاتمة:

ان من نتائج التخلف السياسي ظهور العديد من الأزمات داخل المجتمع،و التي تسهم في تعميق الهوة الموجودة اصلا بين الحكام و المحكومين،لذا فان الأمل في تحقيق اية نهضة فعلية لا يبقى منوطا برفع مستويات الدخل لدى افراد هذه الدول، و انما بعث و التأسيس لمناخ و بيئة تسمح من خلالها السلطات الحاكمة في هذه الدول لأفرادهم من المشاركة في بناء

هذا الوطن استنادا لمبدأ التوزيع العادل و الحق في المشاركة ،و هو ما يؤسس لولاء جديد غائب عن هذه الأوطان، للدولة التي تأسست حديثا قياسا بتلك المتطورة، و التي ذاتها سبق لها ان عرفت مثل هذا التجاذب ،لكنها عرفت كيف تنشا نقطة اتزان بينها بجعل اساس قيامها و اداءها و استمرارها هو القانون و العدالة، و هو ما غاب و يغيب عن هذه الدول .